المعهد العربي للتخطيط
Arab Planning Institute

جسر التنمية

المؤسسات الدولية وإصدار مؤشرات التنافسية الاقتصادية: أية مصداقية؟

إعداد
د. محمد أمين لزعر

سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية
العدد المائة والخمسون - 2020
جميع الحقوق محفوظة © المعهد العربي للتخطيط 2020

الآراء الواردة في هذا الإصدار تعبر عن رأي المؤلف وليس عن رأي المعهد

أهداف «جسر التنمية»

إن إتاحة أكبر قدر من المعلومات والمعارف لأوسع شريحة من أفراد المجتمع، يعتبر شرطاً أساسياً لجعل التنمية قضية وطنية يشارك فيها كافة أفراد وشرائح المجتمع وليس الدولة أو النخبة فقط. كذلك لجعلها نشاطاً قائماً على المشاركة والشفافية وخاضعاً للتقييم وللمساءلة.

وتأتي سلسلة «جسر التنمية» في سياق حرص المعهد العربي للتخطيط على توفير مادة مبسطة قدر المستطاع للقضايا المتعلقة بسياسات التنمية ونظرياتها وأدوات تحليلها بما يساعد على توسيع دائرة المشاركين في الحوار الواجب إثارته حول تلك القضايا حيث يرى المعهد أن المشاركة في وضع خطط التنمية وتنفيذها وتقييمها من قبل القطاع الخاص وهيئات المجتمع المدني المختلفة، تلعب دوراً مهماً في بلورة نموذج ومنهج عربي للتنمية يستند إلى خصوصية الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمؤسسية العربية، مع الاستفادة دائماً من التوجهات الدولية وتجارب الآخرين.

والله الموفق لما فيه التقدم والإزدهار لأمتنا العربية،،،

مدير عام المعهد العربي للتخطيط

المحتويات

مقدمة 1

أولاً: مؤشر التنافسية للمنتدى الاقتصادي العالمي 2

ثانياً: مؤشر التنافسية للمعهد الدولي للتنمية الإدارية 12

ثالثاً: بعض الملاحظات حول المنهجية والمعطيات المستخدمة 14

رابعاً: خاتمة 16

المراجع 18

المؤسسات الدولية وإصدار مؤشرات التنافسية الاقتصادية: أية مصداقية ؟

إعداد: د. محمد أمين لزعر

مقدمة

تصدر العديد من المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية عدة مؤشرات دورية تقيّم من خلالها أداء الدول وتصنّفها حسب مجموعة من المؤشرات الاقتصادية أو الاجتماعية. وتهدف هذه المؤسسات من خلال ذلك تشخيص نقاط القوة والضعف وتمكين كل دولة من التعرف على موقعها حسب كل مؤشر وتصنيفها مقارنة مع المعايير الإقليمية والعالمية، وبالتالي مساعدة واضعي الخطط وراسمي السياسات في اتخاذ الإصلاحات وتحديد نوعية التدابير والإجراءات اللازمة.

تتميز هذه المؤشرات بعدة ايجابيات تتمثل بالخصوص في وضع مفاهيم إحصائية ومعطيات متوافقة وحديثة وأسلوب موحّد لتقييم أداء الدول والقيام بمقارنات إقليمية ودولية. في المقابل، تتعرض هذه المؤشرات في العديد من الأحيان إلى انتقادات ومعارضة شديدة من قبل طيف من الخبراء والمختصين، وكذلك العديد من الدول بما فيها المتقدمة منها، خاصة على مستوى المنهجية والبيانات المستخدمة، وكذلك تصنيف الاقتصادات حسب هذه المؤشرات.

وقد نالت مؤشرات التنافسية والتقارير المصاحبة لها أهمية كبيرة وأصبحت من بين المراجع الأساسية للعديد من المستثمرين وفعاليات القطاع الخاص، بحيث يتم بناءً على تحليل نتائجها تحديد برامجهم ووجهاتهم الاستثمارية المستقبلية. كما تُعد أيضا، من جهة أخرى، أحد المصادر المهمة التي تستند عليها وكالات التصنيف العالمية مثل "ستاندرد أند بورز"، و"موديز"، و"فيتش" من أجل تقييم المخاطر والتصنيف الائتماني السيادي لكل اقتصاد.

وتتميز هذه المؤشرات بعدة ايجابيات تتمثل بالخصوص في وضع مفاهيم إحصائية ومعطيات متوافقة وحديثة وأسلوب موحّد لتقييم أداء الدول والقيام بمقارنات إقليمية ودولية. في المقابل، تتعرض هذه المؤشرات في العديد من الأحيان إلى انتقادات ومعارضة شديدة من قبل طيف من الخبراء والمختصين، وكذلك العديد من البلدان بما فيها المتقدمة منها، خاصة على مستوى المنهجية والبيانات المستخدمة، وكذلك تصنيف الاقتصادات حسب هذه المؤشرات.

هذا، وفي إطار جهود المعهد العربي للتخطيط لنشر الفكر التنموي الذي يستهدف العاملين في الجهات الحكومية وغير الحكومية والمهتمين والمختصين بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية، عمل المعهد على إعداد وثيقة بعنوان "دليل المؤشرات وقواعد البيانات الدولية". ويقوم هذا الدليل

بتعريف أبرز المؤشرات التنموية الدولية وقواعد البيانات وأهدافها، وكذلك المؤسسات والهيئات التي تقوم بإعدادها وإصدارها.

ومن أهم المؤشرات التي يستعرضها هذا الدليل والتي تمثل في نفس الوقت أحد المواضيع المهمة التي استأثرت، ولا تزال، باهتمام العديد من الدول والاقتصاديين والمختصين في محددات التنمية، مؤشر التنافسية الاقتصادية. وقد دفع هذا الإهتمام بعض المؤسسات الإقليمية والدولية إلى إصدار مؤشرات تقوم بقياس وتقييم وتتبّع القدرة التنافسية لاقتصاديات العديد من الدول وتحديد العوامل المحددة لها. ومن بين أبرز هذه المؤشرات، مؤشر التنافسية الذي يُعدّه المعهد الدولي للتنمية الإدارية (*International Institute for Management Development*) وخصوصا والأكثر شهرة "مؤشر التنافسية العالمي" (*The Global Competitiveness Index*)، الذي يصدره المنتدى الاقتصادي العالمي (*World Economic Forum*). ونظراً للأهمية التي أصبحت تفرضها الثورة الصناعية الرابعة خلال السنوات الأخيرة، قام المنتدى الاقتصادي العالمي بدمج هذا المفهوم في تعريف القدرة التنافسية ابتداءً من عام 2018 وأصدر " مؤشر التنافسية العالمي" كمساهمة من هذه المؤسسة في التفكير في صنع السياسات المرتبطة بهذه الثورة الصناعية المتطورة.

وبناءً على ما سبق، يهدف هذه العدد إلى التعريف بالمؤشرات الدولية حول التنافسية الاقتصادية، وتسليط الضوء على منهجية إعدادها والبيانات والمعطيات التي تعتمد عليها، وكذلك عرض نتائجها وتحليل ترتيب الدول خاصة العربية في خارطة التنافسية العالمية. كما يرصد أبرز الانتقادات المنهجية والتي جعلت العديد من الدول والمختصين يشككون في دقّة نتائجها وفي مصداقيتها.

أولاً: مؤشر التنافسية للمنتدى الاقتصادي العالمي

1.1 نبذة تعريفية بالمؤشر وبمنهجيته

يُعرّف المنتدى الاقتصادي العالمي التنافسية بأنها "مجموعة المؤسسات والسياسات والعوامل التي تحدد مستوى الإنتاجية". وتَعتبر هذه المؤسسة الاقتصادات الأكبر تنافسية تلك التي لها القدرة على تحقيق نسب نمو كبيرة في المديين المتوسط والطويل. في هذا الإطار، يصدر المنتدى الاقتصادي العالمي سنويا " مؤشر التنافسية العالمي" (*Global Competitiveness Index*) والذي يقوم من خلاله بتصنيف عدد كبير من البلدان الصناعية والبلدان النامية حسب قدرتها التنافسية على المستوى الدولي. ويركّز هذا المؤشر المركّب على تقييم العوامل التي تحدد مستوى إنتاجية الدول ونموها الاقتصادي على المدى الطويل.

ويتم تحديد مدى تنافسية الاقتصادات التي تندرج في المؤشر من خلال منهجية ترتكز على 103 مؤشر جزئي مجمّعة في 12 ركيزة تمثل بمجموعها المرتكزات والدعامات الأساسية للتنافسية.

ومنذ أول إصدار في عام 1979 وحتى عام 2017، تم احتساب درجات هذا المؤشر اعتماداً على منهجية جمع البيانات المتعلقة بالدعائم الأساسية للتنافسية التالية: المؤسسات، والابتكار، وبيئة الاقتصاد الكلي، والصحة، والتعليم الأساسي، والتعليم العالي، والتدريب، وكفاءة سوق السلع، وتطوير سوق المال، والجاهزية التكنولوجية، وحجم السوق، ومدى تقدم الأعمال (شكل رقم 1).

مع سطوع تغييرات جديدة مهمة في أداء العديد من الاقتصادات في السنوات الأخيرة ارتباطاً بظهور "الثورة الصناعية الرابعة"، والتي تمثّل ثورة حقيقية ومرحلة جديدة لكل دول العالم لكونها تمثّل في نفس الوقت فرصاً لخلق وظائف جديدة وكذلك لتهديدها بحدوث تباعد أو استقطابات جديدة بين الاقتصادات والذي يدفع بالتالي إلى إعادة النظر في السياسات وتحديد مسارات جديدة، أصدر المنتدى الاقتصادي العالمي ابتداءً من عام 2018 "مؤشر التنافسية العالمي 4.0 " بحلة جديدة كمساهمة من هذه المؤسسة في التفكير في صنع السياسات من خلال دمج مفهوم الثورة الصناعية الرابعة في تعريف القدرة التنافسية.

شكل رقم (1): المكوّنات الأساسية لمؤشر التنافسية العالمي

المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي.

وقد تم تجميع هذه الركائز في ثلاثة فئات رئيسية: "المتطلبات الأساسية" (*Basic Requirement*)، و"معززات الكفاءة" (*Efficiency Enhancers*)، و"عوامل الابتكار" (*Innovation Factors*). تضم الفئة الأولى الركائز الأساسية والتي من المفترض على الدول الأقل نمواً أو التي تعتمد على الموارد أن تطورها من أجل تحسين تنافسيتها. وتشمل البنية التحتية، واستقرار الاقتصاد الكلي، والصحة، والتعليم الابتدائي. أما فئة "معززات الكفاءة"، فهي تتضمن، إضافة إلى " المتطلبات الأساسية "، الركائز الضرورية من أجل تطوير وتحسين التنافسية الاقتصادية. ويتعلق الأمر بالتعليم العالي، والتدريب، وكفاءة سوق السلع، وتطوير سوق المال، والجاهزية التكنولوجية،

وحجم السوق. أما فئة "عوامل الابتكار"، فتشمل جميع الركائز اللازمة التي تخص البلدان الصناعية خاصة تطوربيئة الأعمال والابتكار.

2.1 دمج مفهوم الثورة الصناعية الرابعة في مؤشر التنافسية

مع سطوع تغييرات جديدة مهمة في أداء العديد من الاقتصادات في السنوات الأخيرة ارتباطاً بظهور "الثورة الصناعية الرابعة"، والتي تمثّل ثورة حقيقية ومرحلة جديدة لكل دول العالم لكونها تمثّل في نفس الوقت فرصاً لخلق وظائف جديدة وكذلك لتهديدها بحدوث تباعد أو استقطابات جديدة بين الاقتصادات والذي يدفع بالتالي إلى إعادة النظرفي السياسات وتحديد مسارات جديدة، أصدرالمنتدى الاقتصادي العالمي ابتداءً من عام 2018 "مؤشرالتنافسية العالمي 4.0" بحلة جديدة كمساهمة من هذه المؤسسة في التفكيرفي صنع السياسات من خلال دمج مفهوم الثورة الصناعية الرابعة في تعريف القدرة التنافسية.

ويشدد المؤشر الجديد على دور رأس المال البشري، والابتكارك دعامات ومحددات للنجاح الاقتصادي بتزامن مع الثورة الصناعية الرابعة. كما يركّز أيضا على استخدام التكنولوجيا بشكل أفضل لتحقيق قفزة اقتصادية. ويعتبر المنتدى الاقتصادي العالمي مؤشر التنافسية العالمي 4.0 بمثابة بوصلة للازدهارفي الاقتصاد الجديد يلعب فيه الابتكارالدورالرئيسي للقدرة التنافسية. كما يعتبر البلدان التي تدمج التركيز على البنية التحتية والمهارات والبحث والتطوير ضمن سياستها الاقتصادية هي الأكثرنجاحا مقارنة بالدول التي تركزفقط على عوامل النمو التقليدية.

وتعتمد المنهجية الجديدة لقياس القدرة التنافسية على 98 مؤشراً فردياً، منها 34 مؤشراً تم الاحتفاظ بها من المنهجية السابقة. وقد تم تجميع هذه المؤشرات في أربعة محاوررئيسية (تيسيربيئة الأعمال، ورأس المال البشري، والأسواق، ومنظومة الإبتكار) تندرج في 12 دعامة أساسية وهي: المؤسسات، والبنية التحتية، والاستعداد التكنولوجي، وسياق الاقتصاد الكلي، والصحة، والتعليم، والمهارات، وسوق المنتجات، وسوق العمل، والنظام المالي، وحجم السوق، وديناميكية الأعمال، والقدرة على الابتكار(جدول رقم 1). وبالإضافة إلى تحديد الوضعية التنافسية لكل بلد، يوضح كل مؤشرمن خلال استخدام مقياس تقييم من 0 إلى 100 مدى قرب الاقتصاد من الوضع المثالي أو"القيمة المثالية" للقدرة التنافسية.

تمت إضافة دعامة جديدة للتنافسية تحت مسمّى" المهارات" والذي يتضمن المؤشرات الجزئية التالية: مدى تدريب وتطويرالعاملين، جودة التدريب المهني، مهارات الخريجين، المهارات الرقمية بين السكان النشطين، سهولة العثورعلى الموظفين المهرة، إضافة إلى أربعة مؤشرات جزئية لها علاقة مباشرة بالتعليم.

جدول رقم (1): المكوّنات الأساسية لمؤشر التنافسية العالمي 4.0

تيسير بيئة الأعمال	الأسواق
• الركن 1 : المؤسسات • الركن 2 : البنية التحتية • الركن 3 : تبني تكنولوجيا المعلومات والاتصالات • الركن 4 : استقرار الاقتصاد الكلي	• الركن 7 : سوق المنتج • الركن 8 : سوق العمل • الركن 9 : النظام المالي • الركن 10 : حجم السوق
رأس المال البشري	منظومة الابتكار
• الركن 5 : الصحة • الركن 6 : المهارات	• الركن 11 :ديناميكية الأعمال • الركن 12 :القدرة على الابتكار

المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي.

وعند مقارنة المنهجية الجديدة لقياس القدرة التنافسية مع المنهجية القديمة يتبين بأن أهم تغيير وتجديد في دعامات التنافسية هو الذي شمل "التعليم الأساسي، والتعليم العالي والتدريب" والتي لم تعد موجودة كمسميات في المنهجية الجديدة (جدول رقم 2).

جدول رقم (2): مقارنة بين المكوّنات الأساسية لمؤشر التنافسية العالمي ومؤشر التنافسية العالمي 4.0

المنهجية القديمة	المنهجية الجديدة
المؤسسات	المؤسسات
البنية التحتية	البنية التحتية
الاقتصاد الكلي	تبني تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
الصحة والتعليم الأساسي	استقرار الاقتصاد الكلي
التعليم العالي والتدريب	الصحة
كفاءة سوق السلع	المهارات
كفاءة سوق العمل	سوق المنتج
تطوّر الأسواق المالية	سوق العمل
الاستعداد التكنولوجي	النظام المالي
حجم السوق	حجم السوق
تطوُّر بيئة الأعمال	ديناميكية الأعمال
الابتكار والاختراع	القدرة الابتكارية

المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي.

في المقابل، تمت إضافة دعامة جديدة للتنافسية تحت مسمّى" المهارات"والذي يتضمن المؤشرات الجزئية التالية: مدى تدريب وتطوير العاملين، جودة التدريب المهني، مهارات الخريجين،

المهارات الرقمية بين السكان النشطين، سهولة العثور على الموظفين المهرة، إضافة إلى أربعة مؤشرات جزئية لها علاقة مباشرة بالتعليم وهي[1]:

- **متوسط سنوات الدراسة: متوسط عدد سنوات التعليم المكتملة للسكان (25 عامًا فما فوق)، باستثناء السنوات المكررة.**
- **متوسط عمر الدراسة المتوقع: إجمالي عدد سنوات الدراسة (من المرحلة الابتدائية حتى المرحلة الثالثة) التي يمكن للطفل في سن الالتحاق بالمدرسة أن يتوقع تحقيقها.**
- **نسبة التلاميذ إلى المدرسين في التعليم الابتدائي: متوسط عدد التلاميذ لكل معلم.**
- **التفكير النقدي في مجال التدريس: الرد على سؤال الاستطلاع "كيف تقيم أسلوب التدريس في بلدك؟" 1 = يركز على الحفظ؛ 7 = يشجع التفكير الفردي الإبداعي والنقد.**

تجدر الملاحظة في هذا الإطار إلى أنه باستثناء " التفكير النقدي في مجال التدريس"والذي يعتمد ترتيب الدول فيه على استطلاع للرأي، تعتمد باقي المؤشرات الجزئية الخاصة بالتعليم على بيانات اليونسكو أو البنك الدولي.

وفيما يلي تعريف بدعامات التنافسية في المنهجية الجديدة لقياس القدرة التنافسية:

- **المؤسسات**

تحدد المؤسسات، من خلال وضع أنظمة قانونية، وآليات التنفيذ، وتوفير الأمن وحماية حقوق الملكية ورأس المال، وتحقيق التوازنات والشفافية وتحسين أداء القطاع العام وحوكمة الشركات، ... كما تعتبر المؤسسات بمثابة السياق الذي ينظّم فيه الأفراد نشاطهم الاقتصادي. كما تؤثر المؤسسات على الإنتاجية أساساً من خلال توفير الحوافز وتقليل حالات عدم اليقين.

كما يتم تقييم أداء المؤسسات من خلال 20 مؤشر فرعي. من بينها الجريمة المنظمة، وموثوقية خدمات الشرطة، وشفافية الموازنة، واستقلال القضاء، وحالات الفساد، وحقوق الملكية، وحماية الملكية الفكرية، والحكومة الإلكترونية، وحماية مصالح صغار المستثمرين، وغير ذلك.

---

[1] في المنهجية القديمة كان المنتدى الاقتصادي العالمي يعتمد في ترتيب الدول في مؤشر "جودة النظام التعليمي"على استطلاع للرأي لبعض رجال الأعمال في كل بلد والذين كان يُطرح عليهم السؤال الوحيد التالي: " ما مدى تلبية نظام التعليم لاحتياجات الاقتصاد التنافسي في بلدك؟ ". وكان المؤشر يتراوح بين 1 و7 (1 = ليس جيدًا على الإطلاق؛ 7= جيد للغاية) ". هذا المؤشر لم يعد موجودا ضمن المنهجية الجديدة.

- البنية التحتية

تساهم البنية التحتية المتطورة (الطرق، والسكك الحديدية، وغيرهما) في دعم التنافسية من خلال خفض تكاليف النقل والمعاملات، وتسهيل حركة البضائع والأشخاص، ونقل المنتجات داخل البلد وعبر الحدود، وضمان الحصول على الطاقة والمياه.

ويتم تحديد وضعية وأداء البنية التحتية عبر 12 مؤشر فرعي، أبرزها جودة الطرق، وكثافة السكك الحديدية، وكفاءة خدمات القطارات، وكفاءة خدمات النقل، وكفاءة خدمات الموانئ البحرية، ومعدل الكهربة، وإمدادات المياه، وغيرها.

- تبني تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

أصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مثلها مثل البنية التحتية، إحدى الضرورات الأساسية والمحددات المهمة للتنافسية الاقتصادية نظراً لدورها البارز في تخفيض تكاليف المعاملات، وتسريع تبادل المعلومات والأفكار، والذي من شأنه أن يحسن الكفاءة ويحفز الابتكار.

ويعتمد تقييم تبني تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على 5 مؤشرات كاشتراكات الهاتف المتنقل، واشتراكات الإنترنت الليفي، وعدد مستخدمي الإنترنت، وغيرها.

- استقرار الاقتصاد الكلي

يؤدي التضخم المعتدل والمتوقع والميزانيات العامة المستدامة إلى تقليل حالات عدم اليقين، وزيادة ثقة الأعمال، والاستقرار، مما يساهم في تعزيز الإنتاجية وتطوير التنافسية.

ويعتمد المنتدى الاقتصادي العالمي في تقييمه لاستقرار الاقتصاد الكلي على مؤشرين، هما: معدل التضخم، وتطور الدين الحكومي.

- الصحة

لا مناص بأن الأفراد الأفضل صحياً يتوفرون على قدرات بدنية وعقلية، وهم أكثر إنتاجية وإبداعا. فكلما كان المجتمع بصحة جيدة كلما ساهم بشكل أفضل في الرفع من مستوى الإنتاجية والتنافسية. ويبقى " متوسط العمر المتوقع بصحة جيدة" المؤشر الوحيد الذي يلجأ إليه المنتدى الاقتصادي العالمي لتقييم قطاع الصحة.

- المهارات

يركّز هذا الركن على المستوى العام لمهارات القوى العاملة قيمة ونوعية التعليم. وقد تم اختيار9 مؤشرات مثل متوسط سنوات الدراسة، وجودة التدريب المهني، وسهولة العثورعلى عاملين مهرة، وعدد سنوات الدراسة المتوقعة، ونسبة التلاميذ إلى المدرسين في التعليم الابتدائي، وغيرها.

- سوق المنتجات

لا شك بأن توفير الدولة بيئة تتسم بالتساوي بين الشركات في الأسواق المحلية يساهم في دعم المنافسة والإنتاجية ويحفز الشركات على تحديث منتجاتها وخدماتها والابتكار. وقد تم في هذا النطاق التركيز على 8 مؤشرات، من بينها درجة تشوهات السوق كتأثير الضرائب، والدعم، ومعدل التعريفة الجمركية، ووجود تعريفات غير جمركية، وغيرها.

- سوق العمل

يشمل هذا الركن من جهة "المرونة"، أي مدى تنظيم الموارد البشرية، و"كذلك "إدارة المواهب"، أي مدى الاستفادة من الموارد البشرية. ويستند في تحليله وتقييمه على 12 مؤشر مثل علاقات التعاون بين العاملين وأصحاب العمل، ومرونة تحديد الأجور، وحقوق العمال، وسهولة توظيف العمالة الأجنبية، والأجوروالإنتاجية، ومساهمة المرأة في سوق العمل، وغيرها.

- النظام المالي

يعزز القطاع المالي المتطور الإنتاجية والتنافسية من خلال ثلاث طرق أساسية: تجميع المدخرات للاستثمارات الإنتاجية، وتحسين تخصيص رأس المال للاستثمارات الواعدة من خلال مراقبة المقترضين والحد من عدم تناسق المعلومات، وتوفير نظام أداء فعال.

ويعتمد المنتدى الاقتصادي العالمي في تقييمه للقطاع المالي على 9 مؤشرات كالقروض للقطاع الخاص، وتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، ورأسملة السوق المالي، والتأمين وغيرها من المنتجات المالية، والقروض المتعثرة، وغيرها.

- حجم السوق

تساهم الأسواق الكبيرة في الرفع من مستوى الإنتاجية من خلال وفورات الحجم وتميل تكلفة وحدة الإنتاج إلى الانخفاض مع ارتفاع كمية الإنتاج. من جانب آخر، تحفز الأسواق الكبيرة أيضا الابتكار.

ويعتمد المنتدى على مؤشرين في هذا الباب: الناتج المحلي الإجمالي بقيمة تعادل القدرة الشرائية، ونسبة الواردات في الناتج المحلي الإجمالي.

- ديناميكية الأعمال

تلعب بيئة العمل دوراً مهما لتمكين القطاع الخاص من تطوير إنتاجيته من خلال تحمل مخاطر الإستثمار، واختيار الأفكار الجديدة، وإنشاء منتجات وخدمات مبتكرة.

ولتسليط الضوء على أهمية ديناميكية الأعمال في الاقتصادات، تم الإعتماد على 8 مؤشرات، مثل تكلفة بدء النشاط التجاري، والإطار التنظيمي، ونمو الشركات المبتكرة، وغيرها.

- القدرة على الابتكار

يعتبر توليد قدر أكبر من المعرفة والتخصصات والأفكار والإبتكار ونماذج أعمال جديدة من أهم دعائم التنافسية والنمو الاقتصادي المرتفع.

لتقييم أداء الدول في هذا المجال، تم التركيز على 8 مؤشرات، أبرزها تنوع القوى العاملة، والمنشورات العلمية، وبراءات الاختراع، ونفقات البحث والتطوير، وجودة مؤسسات البحث، وغيرها.

3.1 أهم نتائج مؤشر التنافسية العالمي 2019

على مستوى العالم، بلغ متوسط نقاط الاقتصادات البالغ عددها 141 اقتصاد التي شملها مؤشر التنافسية العالمي 61 نقطة، أي أنه يبعد بحوالي 40 نقطة تقريباً من القيمة المثالية لهذا المؤشر. وبصفة عامة، تخلص النتائج إلى استمرار الاقتصادات المتقدمة في تحقيق أفضل النتائج مقارنة ببقية دول العالم. وجاءت سنغافورة، الاقتصاد الأكثر انفتاحاً على العالم، كأفضل اقتصاد تنافسي إذ حصلت على 84.8 نقطة من أصل 100 نقطة، متجاوزةً بذلك الولايات المتحدة الأمريكية التي تراجعت إلى المرتبة الثانية. وجاءت هونغ كونغ في المرتبة الثالثة، بينما حلت هولندا في المرتبة الرابعة وسويسرا في الرتبة الخامسة.

على مستوى الدول العربية، تتواجد دول مجلس التعاون الخليجي في المراتب الست الأولى لمؤشر التنافسية العالمي وتتقدّمها الإمارات العربية المتحدة في المركز 25 عالمياً والأول عربياً، تليها قطر في المرتبة 29 عالمياً، والمملكة العربية السعودية (36)، والبحرين (45)، والكويت (46)، وسلطنة عمان (53) (جدول رقم 3). ولم يشهد ترتيب باقي الدول العربية تغييراً مهما مقارنة مع العام السابق باستثناء لبنان الذي تراجع بثمانية درجات ليحتل المرتبة 88 على مستوى العالم.

يرجع اعتلاء سنغافورة عرش التنافسية الاقتصادية العالمية إلى أدائها المتميز في 7 من أصل 12 ركيزة يستند إليها المؤشر، وهي الصحة (100 نقطة)، واستقرار الاقتصاد الكلي (99.7 نقطة)، والبنية التحتية (95.4 نقطة)، والنظام المالي (91.3 نقطة)، وتبني تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (87.1 نقطة)، وسوق العمل (81.2 نقطة)، وجودة المؤسسات العامة (80.4 نقطة). أما الولايات المتحدة الأمريكية، فيرجع الفضل في حصولها على الرتبة الثانية عالميا بالخصوص إلى تمركزها القوي في مجال الابتكار إذ جاءت في المرتبة الأولى في فئة ديناميكية الأعمال والمرتبة الثانية في القدرة الابتكارية.

أما على مستوى الدول العربية، تتواجد دول مجلس التعاون الخليجي في المراتب الست الأولى لمؤشر التنافسية العالمي وتتقدّمها الإمارات العربية المتحدة في المركز 25 عالمياً والأول عربياً، تليها قطر في المرتبة 29 عالمياً، والمملكة العربية السعودية (36)، والبحرين (45)، والكويت (46)، وسلطنة

عمان (53) (جدول رقم 3). ولم يشهد ترتيب باقي الدول العربية تغييراً مهما مقارنة مع العام السابق باستثناء لبنان الذي تراجع بثمانية درجات ليحتل المرتبة 88 على مستوى العالم.

جدول رقم 3: ترتيب تنافسية الدول العربية – 2019

الدولة	ترتيب على المستوى العربي	ترتيب على المستوى الدولي	المؤشر
الإمارات	1	25	75.0
قطر	2	29	72.9
السعودية	3	36	70.0
البحرين	4	45	65.4
الكويت	5	46	65.1
عُمان	6	53	63.6
الأردن	7	70	60.9
المغرب	8	75	60
تونس	9	87	56.4
لبنان	10	88	56.3
الجزائر	11	89	56.3
مصر	12	93	54.5
موريتانيا	13	134	40.9
اليمن	14	140	35.5

المصدر: مؤشر التنافسية الاقتصادية العالمي 2019.

تُعد الكويت الدولة العربية الأكثر تحسنًا في مؤشر التنافسية العالمي لعام 2019 بعد تقدمها بثمانية مراكز مقارنة بالعام السابق. ويرجع الفضل في هذا التحسّن بالخصوص إلى النتائج المحقّقة في المجالات التالية: المرتبة الأولى عالميا للعام الثاني على التوالي في ركن استقرار الاقتصاد الكلي بفضل التحكم في التضخم وديناميكية المديونية، والتقدّم الملحوظ في ركن تبني تكنولوجيا المعلومات لتصبح في المركز 37 عالميا عوض المركز 62 في العام السابق.

ويرجع تقدم الإمارات العربية المتحدة (75 نقطة من أصل 100) بفضل جهودها الكبيرة والتي مكنتها من التواجد في المرتبة الأولى عالمياً في "استقرار الاقتصاد الكلي"، والرتبة الثانية في "تبني تكنولوجيا المعلومات والاتصالات" والرابعةً في "سواق المنتج" (شكل رقم 2). كما توجد الإمارات من ضمن الدول العشر الأوائل في 34 مؤشراً وفي المركز الأول عالمياً في المؤشرات الأربع التالية: اشتراكات الهاتف المتحرك للإنترنت، قلة التضخم، ديناميكيات الدين، وقلة فجوة الائتمان.

شكل رقم (2): تطور الدعامات الأساسية لمؤشر التنافسية العالمي بالإمارات

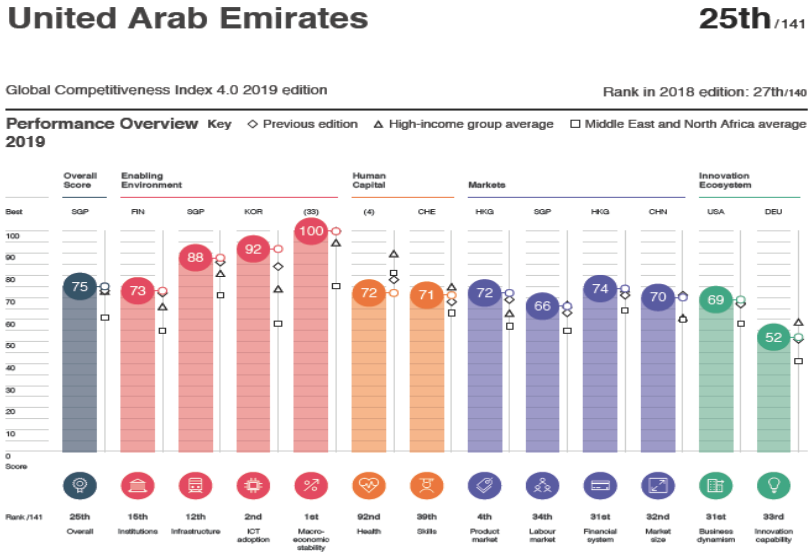

المصدر: مؤشر التنافسية الاقتصادية العالمي 2019.

من جانبها، تُعد الكويت الدولة العربية الأكثر تحسنًا في مؤشر التنافسية العالمي لعام 2019 بعد تقدمها بثمانية مراكز مقارنة بالعام السابق. ويرجع الفضل في هذا التحسّن بالخصوص إلى النتائج المحقّقة في المجالات التالية: المرتبة الأولى عالميا للعام الثاني على التوالي في ركن استقرار الاقتصاد الكلي بفضل التحكم في التضخم وديناميكية المديونية، والتقدّم الملحوظ في ركن تبني تكنولوجيا المعلومات لتصبح في المركز 37 عالميا عوض المركز 62 في العام السابق. كما تحسّن أداء الكويت في الركنين المكونين لمحوررأس المال البشري حيث انتقلت من الرتبة 38 على مستوى العالم إلى المركز 12 في ركن " الصحة" ومن المرتبة 48 إلى المركز 34 في ركن "النظام المالي" (شكل رقم 3).

شكل رقم(3): تطور الدعامات الأساسية لمؤشر التنافسية العالمي بالكويت

المصدر: مؤشر التنافسية الاقتصادية العالمي 2019.

ثانياً: مؤشر التنافسية للمعهد الدولي للتنمية الإدارية

1.2 تعريف بالمؤشر وأهدافه ومنهجيته

يصدر هذا المؤشر سنوياً منذ عام 1989 عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية (*International Institute for Management Development*) في مدينة لوزان السويسرية والذي يصدر في تقرير بعنوان "The IMD World Competitiveness Yearbook". يهدف هذا المؤشر إلى معرفة وتحليل مقدرة وكفاءة الدول في استخدام الموارد التي تتوفر لديها بشكل أمثل وتساهم في تطوير اقتصاداتها والوصول إلى أعلى مراتب التنافسية عالمياً. ويستند المؤشر في قياس التنافسية وتحديد ترتيب الدول إلى أربعة محاور رئيسية تبرز كل منها جوانب مختلفة من القدرة التنافسية: الأداء الاقتصادي، وفعالية الحكومة، وكفاءة وفعالية قطاع الأعمال، والبنية التحتية (جدول رقم 4).

يحتوي كل محور على 5 مؤشرات رئيسية والتي بدورها تشمل عدة مؤشرات فرعية (333 مؤشرا في المجموع). يتكون نحو ثلثي مؤشرات التقرير (66.7%) من البيانات الكمية، وهي بيانات اقتصادية مثل البطالة والناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي على الصحة والتعليم. أما الثلث الباقي (33.3%) فهو عبارة عن بيانات يتم الحصول عليها عبر استطلاع الرأي التنفيذي (أكثر من 6 آلاف شخص)، والذي يغطي عدة موضوعات مثل التماسك الاجتماعي، والعولمة، والفساد، وغيرها.

جدول رقم 4: محددات مؤشر التنافسية للمعهد الدولي للتنمية الإدارية

الأداء الاقتصادي	كفاءة الحكومة
التقييم الماكرو-اقتصادي المحلي: -الاقتصاد المحلي، -التجارة الدولية، -الاستثمار الدولي، -التشغيل، -الأسعار.	مدى مواءمة وتوجه السياسات الحكومية لتحسين القدرة التنافسية: -المالية العامة، -السياسة الضريبية، -الإطار المؤسسي، -تشريعات الأعمال، -الإطار الاجتماعي.
كفاءة الأعمال	**البنية التحتية**
مدى تشجيع المؤسسات على الأداء بطريقة مبتكرة ومربحة ومسؤولة: - الإنتاجية والكفاءة، - سوق العمل، - التمويل، - الممارسات الإدارية، - المواقف والقيم.	مدى تلبية الموارد الأساسية والتكنولوجية والعلمية والبشرية لمتطلبات الأعمال: -البنية التحتية الأساسية، -البنية التحتية التكنولوجية، -البنية التحتية العلمية، -الصحة والبيئة، -التعليم.

المصدر: المعهد الدولي للتنمية الإدارية.

يقيس مؤشر عام 2019 القدرة التنافسية في 63 اقتصاد حول العالم، من ضمنها أربعة دول عربية وهي الإمارات العربية المتحدة وقطر والمملكة العربية السعودية والأردن. على مستوى النتائج،

تصدّرت سنغافورة الترتيب العالمي كأفضل دولة تنافسية، تليها كل من هونغ كونغ، والولايات المتحدة الأمريكية، وسويسرا (جدول رقم 5). وجاءت الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الخامسة على مستوى العالم متقدمة بمركزين مقارنة بالعام الماضي، وفي نفس الوقت أول دولة على المستوى العربي (جدول رقم 5). أما بالنسبة للدول العربية الأخرى، فقد حصّلت قطر على المرتبة العاشرة عالمياً محسّنة ترتيبها بأربعة مراكز، ثم المملكة العربية السعودية في المرتبة 26 متقدمة بثلاثة عشر مرتبة وهو التطوّر الأفضل على مستوى جميع الدول، والأردن في المرتبة 57 والذي تراجع بأربعة مراكز مقارنة بالعام السابق (جدول رقم 6).

بالنسبة للإمارات، فقد احتلت المرتبة الأولى على مستوى العالم من حيث كفاءة الأعمال حيث تفوقت على الاقتصادات الأخرى في مجالات مثل الإنتاجية والتحول الرقمي وريادة الأعمال. أما المملكة العربية السعودية وقطر، فقد ساهم ارتفاع أسعار النفط والإيرادات التجارية الكبيرة على تحسّن ترتيبها على مستوى التنافسية الاقتصادية الدولية.

جدول رقم 5: ترتيب الدول حسب تقرير التنافسية للمعهد الدولي للتنمية الإدارية – 2019

2019	Country	2018	Change
1	Singapore	3	+2
2	Hong Kong SAR	2	-
3	USA	1	-2
4	Switzerland	5	+1
5	UAE	7	+2
6	Netherlands	4	-2
7	Ireland	12	+5
8	Denmark	6	-2
9	Sweden	9	-
10	Qatar	14	+4
11	Norway	8	-3
12	Luxembourg	11	-1
13	Canada	10	-3
14	China	13	-1
15	Finland	16	+1
16	Taiwan, China	17	+1
17	Germany	15	-2
18	Australia	19	+1
19	Austria	18	-1
20	Iceland	24	+4
21	New Zealand	23	+2
22	Malaysia	22	-
23	United Kingdom	20	-3
24	Israel	21	-3
25	Thailand	30	+5
26	Saudi Arabia	39	+13
27	Belgium	26	-1
28	Korea Rep.	27	-1
29	Lithuania	32	+3
30	Japan	25	-5
31	France	28	-3
32	Indonesia	43	+11

2019	Country	2018	Change
33	Czech Republic	29	-4
34	Kazakhstan	38	+4
35	Estonia	31	-4
36	Spain	36	-
37	Slovenia	37	-
38	Poland	34	-4
39	Portugal	33	-6
40	Latvia	40	-
41	Cyprus	41	-
42	Chile	35	-7
43	India	44	+1
44	Italy	42	-2
45	Russia	45	-
46	Philippines	50	+4
47	Hungary	47	-
48	Bulgaria	48	-
49	Romania	49	-
50	Mexico	51	+1
51	Turkey	46	-5
52	Colombia	58	+6
53	Slovak Republic	55	+2
54	Ukraine	59	+5
55	Peru	54	-1
56	South Africa	53	-3
57	Jordan	52	-5
58	Greece	57	-1
59	Brazil	60	+1
60	Croatia	61	+1
61	Argentina	56	-5
62	Mongolia	62	-
63	Venezuela	63	-

المصدر: تقرير التنافسية للمعهد الدولي للتنمية الإدارية لعام 2019 .

وتعود الأسباب الرئيسية لتفوّق سنغافورة بالخصوص إلى البنية التحتية التكنولوجية المتقدمة، وتوافر العمالة الماهرة، وقوانين الهجرة المواتية، وتيسير إقامة الأعمال التجارية الجديدة. من جهتها، تتفوق هونغ كونغ على مستوى البيئة الضريبية، وأنظمة الأعمال، وتيسير تمويل الإستثمارات. أما سويسرا، فهي مدعومة بالنمو الاقتصادي، واستقرار الفرنك السويسري، والبنية التحتية عالية الجودة، كما تحتل المرتبة الأولى في التعليم الجامعي والإدارة والخدمات الصحية ونوعية الحياة.

بالنسبة للإمارات، فقد احتلت المرتبة الأولى على مستوى العالم من حيث كفاءة الأعمال حيث تفوقت على الاقتصادات الأخرى في مجالات مثل الإنتاجية والتحول الرقمي وريادة الأعمال. أما المملكة العربية السعودية وقطر، فقد ساهم ارتفاع أسعار النفط والإيرادات التجارية الكبيرة على تحسّن ترتيبها على مستوى التنافسية الاقتصادية الدولية.

جدول رقم 6: ترتيب الدول العربية الأربع
في تقرير التنافسية للمعهد الدولي للتنمية الإدارية - 2019

الدولة	ترتيب على المستوى العربي	ترتيب على المستوى الدولي
الإمارات	1	5
قطر	2	10
السعودية	3	26
الأردن	4	57

المصدر: تقرير التنافسية للمعهد الدولي للتنمية الإدارية لعام 2019 .

ثالثاً: بعض الملاحظات حول المنهجية والمعطيات المستخدمة

تتعرض مؤشرات التنافسية لمجموعة من الملاحظات والانتقادات من قبل بعض الخبراء والمختصين. وتشمل هذه الانتقادات والملاحظات المنهجية المتبعة في إعداد وأساليب حساب المؤشرات، ودقة اختيار المتغيرات الإقتصادية، وطريقة توزيع الأوزان النسبية المخصصة للمؤشرات الرئيسية أو الفرعية. كما تركز هذه الانتقادات على دقة ونوعية البيانات. في هذا الإطار، يستند ترتيب التنافسية، حسب تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي، على نوعين من المصادر الرئيسية:

- مؤشرات كمية (متغيرات الاقتصاد الكلي)، تتعلق ببيانات إحصائية مثل معدلات الالتحاق بالمدارس، والدين الحكومي، وعجز الموازنة، والتجارة الخارجية، والتي يتم الحصول عليها من عدة منظمات دولية كصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، ومنظمة الصحة العالمية، والبنك الدولي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومنظمة العمل الدولية، وغيرها.

- بيانات صادرة عن مسح سنوي "مسح الرأي التنفيذي" (Executive Opinion Survey)، كالذي يتم بين شهري يناير وأبريل من كل سنة مع أكثر من 160 معهد شريك حول العالم (معاهد البحوث والمنظمات التجارية). ويشمل هذا المسح المواضيع والمفاهيم التي تحتاج إلى تقييم أكبر أو التي لا تتوفر على بيانات إحصائية قابلة للمقارنة دولياً لبعض الاقتصادات. وعادة ما تكون إدارة الاستطلاع متنوعة، كالمقابلات الشخصية، أو المقابلات الهاتفية مع المديرين التنفيذيين للشركات، أو نماذج ورقية عبر البريد، أو الاستطلاعات عبر الإنترنت.

بالإضافة إلى سبر الآراء، يعتمد المنتدى الاقتصادي العالمي في حساب مؤشراته وترتيب الدول وفقاً لهذه المؤشرات على بيانات وإحصاءات ومعلومات تستخدم في إعداد تقارير أخرى، والتي هي أصلاً عُرضة لانتقادات مستمرة حول دقتها ومصداقيتها. فعلى سبيل المثال، وفي إطار تحديد أهم معوقات تطوير الأعمال في كل بلد ، تستند هذه المؤسسة إلى قاعدة بيانات تقرير "ممارسة أنشطة الأعمال" الصادر عن مجموعة البنك الدولي في الوقت الذي تعرّضت منهجية ونتائج هذا التقرير لانتقادات شديدة على مستوى العالم كالصين وفرنسا وغيرها من دول العالم.

وفي تقرير التنافسية العالمي لعام 2019، قام المنتدى الاقتصادي العالمي برصد آراء نحو 17 ألف من مديري الأعمال في 139 اقتصاداً، تمّ الاحتفاظ بما مجموعه نحو 13 ألف رداً. ويتكون المسح من 78 سؤال، وتطلب معظم الأسئلة من المجيبين تقييم مدى الأداء في مواضيع مختلفة في بلدانهم. ويُخصّص هذا التقييم درجات تتراوح من 1 إلى 7، أي من الأسوأ إلى الأفضل. وتهتم الأسئلة المطروحة بعشرة مجالات: البنية التحتية؛ التكنولوجيا؛ النظام المالي؛ التجارة الخارجية والاستثمار؛ المنافسة المحلية؛ العمليات التجارية والابتكار؛ الأمن؛ الحوكمة؛ التعليم ورأس المال البشري؛ والمخاطر.

إذا كان النوع الأول من المصادر، أي المؤشرات الكمية، يضم معطيات كمية وأرقام غالبا ما تكون ذات مصداقية وتصدر بطريقة منتظمة عن منظمات دولية معروفة، فإن النوع الثاني يعتمد على معطيات "نوعية" انطلاقاً من وجهات نظر شخصية لدى عينة من رجال الأعمال من مختلف البلدان. وبالتالي، فإن هذا النوع من المصادر عادة ما تعترضه في العديد من الأحيان، كغالب مسوحات استطلاع الرأي، انتقادات كبيرة تخص أجوبة المستجوَبين والتي قد تسيطر عليها حالتهم المزاجية ونتائج معاملاتهم الاقتصادية. فسبر الآراء الذي يعتمد على استجواب رجال أعمال حول رأيهم في بلدهم الأصلي ونظامه الاقتصادي والإستثماري قد يخلق نوعاً من التحيز، كما قد يخضع كذلك إلى إمكانية توجيههم انتقادات لاذعة لأنظمة بلدانهم.

بالإضافة إلى سبر الآراء، يعتمد المنتدى الاقتصادي العالمي في حساب مؤشراته وترتيب الدول وفقاً لهذه المؤشرات على بيانات وإحصاءات ومعلومات تستخدم في إعداد تقارير أخرى، والتي هي أصلاً عُرضة لانتقادات مستمرة حول دقتها ومصداقيتها. فعلى سبيل المثال، وفي إطار تحديد أهم

معوقات تطوير الأعمال في كل بلد ، تستند هذه المؤسسة إلى قاعدة بيانات تقرير "ممارسة أنشطة الأعمال" الصادر عن مجموعة البنك الدولي في الوقت الذي تعرّضت منهجية ونتائج هذا التقرير لانتقادات شديدة على مستوى العالم كالصين وفرنسا وغيرها من دول العالم.

بدوره، يتعرّض مؤشر التنافسية للمعهد الدولي للتنمية الإدارية لمجموعة من الإنتقادات، أبرزها البيانات التي يحصِّل عليها عبر استطلاع للرأي. وكما تمت الإشارة إليه، يعاتَب على هذا النوع من مصادر المعلومات الطابع الشخصي وتأثير الحالة المزاجية للمستجوَبين والتي قد تؤثر على الأجوبة، وبالتالي احتمالية إعطاء صورة مغلوطة وخاطئة عن بعض القضايا كبيئة للاستثمار والتجارة والنظام المالي، وغيرها.

من جهة أخرى، يقارن هذا المؤشر التنافسية الاقتصادية في 63 بلد حسب تقرير 2019، وهو عدد قليل مقارنة مع عدد البلدان التي يشملها مؤشر التنافسية للمنتدى الاقتصادي العالمي والذي يشمل 141 دولة. كما تغيب جل الدول النامية وكل الدول العربية في هذا التقرير باستثناء الإمارات العربية المتحدة، وقطر، والمملكة العربية السعودية، والأردن.

رابعاً: خاتمة

لاشك في أن صدور عدة مؤشرات من بعض المؤسسات الدولية تعمل على تصنيف وترتيب الدول حسب قدرتها التنافسية هي بادرة حسنة ومحمودة في حد ذاتها. فهي تمكِّن من معرفة موقع كل بلد في الخارطة العالمية للتنافسية وتحديد المجالات التي يشهد فيها ضعفاً في هذا النطاق. كما أنها توفّر معطيات ومعلومات عن كيفية نجاح بعض البلدان والتي قد تستفيد منها دول أخرى، خاصة العربية، من أجل وضع اللبنات الأساسية لتطوير تنافسية اقتصادياتها.

في نفس الوقت، لابد من الإشارة إلى أنه بالرغم من هذه الإيجابيات، فإن هذه المؤشرات تفتقد في العديد من الأحيان إلى بعض المصداقية والتي كانت وراء العديد من الانتقادات. من عدة متخصصين وكذلك بعض الدول سواءً النامية أوالمتقدمة. وقد ركّزت هذه الانتقادات والملاحظات على منهجية إعداد المؤشرات وكذلك نوعية ومصادر البيانات والتي كانت حسب بعض البلدان سببا رئيسيا في ترتيبها في مراكز لا تتناسب مع مؤهلاتها وإمكانياتها المؤسسية والاقتصادية والتنظيمية.

لكن، وبغض النظر عن هذه المؤشرات وعن مدى مصداقيتها والنواقص التي تشوب المنهجية المعتمدة في إعدادها، من المهم بالنسبة للدول والمؤسسات المعنية، خاصة العربية، أن تستفيد من الجانب الإيجابي للتقارير الصادرة عن المنظمات الدولية التي تقوم بإعداد هذه المؤشرات. فهي تتضمن في العديد من الأحيان قصص نجاح بعض الدول خاصة النامية والناشئة والتي تمكّنت من خلال وضع بعض التدابير والإصلاحات من تجاوز والتغلب على بعض المصاعب

والمعوقات في بعض الدعامات الأساسية للتنافسية، كالحوكمة، وبيئة الأعمال، والاقتصاد الكلى، والصحة، والتعليم والتدريب، وسوق المال.

بالموازاة مع ذلك، لابد من التأكيد على ضرورة مواصلة الدول العربية للإصلاحات وللإجراءات اللازمة وفي كل المجالات السياسية والمؤسساتية والاقتصادية والاجتماعية والتي، بدون شك، تساهم في تحسين وتطوير تنافسيتها الاقتصادية على المستوى الدولي وتحقيق مستوى أفضل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويتضح في هذا الإطار أهمية إنشاء لجان على المستوى الوطني، كما هو الحال على سبيل المثال في الكويت والأردن والإمارات العربية المتحدة، تتكون من ممثلين عن القطاع العام وعن القطاع الخاص وكل الأطراف المعنية يكون هدفها تحديد المعوقات وبالتالي وضع التدابير الضرورية اللازمة لتطوير تنافسية الاقتصاد.

المراجع العربية

دليل حول المؤشرات التنموية الدولية وقواعد البيانات. المعهد العربي للتخطيط. أبريل 2019.

"منهجية تقارير المؤسسات الدولية في تصنيف الدول حسب بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية: بين الواقعية والمبالغة". د.محمد أمين لزعر. جسر التنمية. المعهد العربي للتخطيط. الكويت 2012.

"سنغافورة الأولى عالمياً والإمارات تتصدر الدول العربية". مجلة القدس. 29 أكتوبر http://www.alquds.co.uk/?p=981651.2013

" مفهوم التنافسية وطرق قياسها". د. بلقاسم العباس. المعهد العربي للتخطيط. الكويت 2012.

"التنافسية : قصص نجاح". ربحي الجديلي. 2005.

وديع ، محمد عدنان "مؤشرات التنافسية وسياساتها في البلدان العربية"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2001.

المراجع الأجنبية

"The Global Competitiveness Report''. World Economic Forum. https://www.weforum.org .

"The IMD World Competitiveness Yearbook. 2019''. International Institute for Management Development. https://www.imd.org/

قائمة إصدارات ((جسر التنمية))

العنوان	المؤلف	رقم العدد
مفهوم التنمية	د. محمد عدنان وديع	الأول
مؤشرات التنمية	د. محمد عدنان وديع	الثاني
السياسات الصناعية	د. أحمد الكواز	الثالث
الفقر: مؤشرات القياس والسياسات	د. علي عبدالقادر علي	الرابع
الموارد الطبيعية واقتصادات نفاذها	أ. صالح العصفور	الخامس
استهداف التضخم والسياسة النقدية	د. ناجي التوني	السادس
طرق المعاينة	أ. حسن الحاج	السابع
مؤشرات الأرقام القياسية	د. مصطفى بابكر	الثامن
تنمية المشاريع الصغيرة	أ. حسّان خضر	التاسع
جداول المخلات المخرجات	د. أحمد الكواز	العاشر
نظام الحسابات القومية	د. أحمد الكواز	الحادي عشر
إدارة المشاريع	أ. جمال حامد	الثاني عشر
الاصلاح الضريبي	د. ناجي التوني	الثالث عشر
أساليب التنبؤ	أ. جمال حامد	الرابع عشر
الأدوات المالية	د. رياض دهال	الخامس عشر
مؤشرات سوق العمل	أ. حسن الحاج	السادس عشر
الإصلاح المصرفي	د. ناجي التوني	السابع عشر
خصخصة البنى التحتية	أ. حسّان خضر	الثامن عشر
الأرقام القياسية	أ. صالح العصفور	التاسع عشر
التحليل الكمي	أ. جمال حامد	العشرون
السياسات الزراعية	أ. صالح العصفور	الواحد والعشرون
اقتصاديات الصحة	د. علي عبدالقادر علي	الثاني والعشرون
سياسات أسعار الصرف	د. بلقاسم العباس	الثالث والعشرون
القدرة التنافسية وقياسها	د. محمد عدنان وديع	الرابع والعشرون
السياسات البيئية	د. مصطفى بابكر	الخامس والعشرون
اقتصاديات البيئة	أ. حسن الحاج	السادس والعشرون
تحليل الأسواق المالية	أ. حسّان خضر	السابع والعشرون
سياسات التنظيم والمنافسة	د. مصطفى بابكر	الثامن والعشرون
الأزمات المالية	د. ناجي التوني	التاسع والعشرون
إدارة الديون الخارجية	د. بلقاسم العباس	الثلاثون
التصحيح الهيكلي	د. بلقاسم العباس	الواحد والثلاثون
نظم البناء والتشغيل والتحويل B.O.T	د. أمل البشبيشي	الثاني والثلاثون
الاستثمار الأجنبي المباشر: تعاريف	أ. حسّان خضر	الثالث والثلاثون
محددات الاستثمار الأجنبي المباشر	د. علي عبدالقادر علي	الرابع والثلاثون
نمذجة التوازن العام	د. مصطفى بابكر	الخامس الثلاثون
النظام الجديد للتجارة العالمية	د. أحمد الكواز	السادس الثلاثون
منظمة التجارة العالمية: إنشاؤها وآلية عملها	د. عادل محمد خليل	السابع والثلاثون
منظمة التجارة العالمية: أهم الإتفاقيات	د. عادل محمد خليل	الثامن والثلاثون
منظمة التجارة العالمية: آفاق المستقبل	د. عادل محمد خليل	التاسع والثلاثون
النمذجة الإقتصادية الكلية	د. بلقاسم العباس	الأربعون
تقييم المشروعات الصناعية	د. أحمد الكواز	الواحد الأربعون
مؤسسات والتنمية	د. عماد الإمام	الثاني الأربعون
التقييم البيئي للمشاريع	أ. صالح العصفور	الثالث الأربعون
مؤشرات الجدارة الإئتمانية	د. ناجي التوني	الرابع الأربعون

الدمج المصرفي	أ. حسّان خضر	الخامس الأربعون
اتخاذ القرارات	أ. جمال حامد	السادس الأربعون
الإرتباط والانحدار البسيط	أ. صالح العصفور	السابع الأربعون
أدوات المصرف الإسلامي	أ. حسن الحاج	الثامن الأربعون
البيئة والتجارة والتنافسية	د. مصطفى بابكر	التاسع الأربعون
الأساليب الحديثة لتنمية الصادرات	د. مصطفى بابكر	الخمسون
الاقتصاد القياسي	د. بلقاسم العباس	الواحد والخمسون
التصنيف التجاري	أ. حسّان خضر	الثاني والخمسون
أساليب التفاوض التجاري الدولي	أ. صالح العصفور	الثالث والخمسون
مصفوفة الحسابات الاجتماعية وبعض استخداماتها	د. أحمد الكواز	الرابع والخمسون
منظمة التجارة العالمية: من الدوحة إلى هونج كونج	د. أحمد طلفاح	الخامس والخمسون
تحليل الأداء التنموي	د. علي عبد القادر علي	السادس والخمسون
أسواق النفط العالمية	أ. حسّان خضر	السابع والخمسون
تحليل البطالة	د. بلقاسم العباس	الثامن والخمسون
المحاسبة القومية الخضراء	د. أحمد الكواز	التاسع والخمسون
مؤشرات قياس المؤسسات	د. علي عبدالقادر علي	الستون
الإنتاجية وقياسها	د. مصطفى بابكر	الواحد والستون
نوعية المؤسسات والأداء التنموي	د. علي عبدالقادر علي	الثاني والستون
عجز الموازنة: المشكلات والحلول	د. حسن الحاج	الثالث والستون
تقييم برامج الاصلاح الاقتصادي	د. علي عبد القادر علي	الرابع والستون
حساب فجوة الأهداف الإنمائية للألفية	د. رياض بن جليلي	الخامس والستون
مؤشرات قياس عدم العدالة في توزيع الإنفاق الاستهلاكي	د. علي عبدالقادر علي	السادس والستون
اقتصاديات الاستثمار: النظريات والمحددات	أ. عادل عبدالعظيم	السابع والستون
اقتصاديات التعليم	د. عدنان وديع	الثامن والستون
إخفاق آلية الأسواق وتدخل الدولة	د. أحمد الكواز	التاسع والستون
مؤشرات قياس الفساد الإداري	د. علي عبدالقادر علي	السبعون
السياسات التنموية	د. أحمد الكواز	الواحد والسبعون
تمكين المرأة: المؤشرات والأبعاد التنموية	د. رياض بن جليلي	الثاني والسبعون
التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي	د. أحمد الكواز	الثالث والسبعون
قياس التحوّل الهيكلي	أ. ربيع نصر	الرابع والسبعون
المؤشرات المركبة	د. بلقاسم العباس	الخامس والسبعون
التطورات الحديثة في الفكر الاقتصادي التنموي	د. علي عبدالقادر علي	السادس والسبعون
برامج الإصلاح المؤسسي	د. رياض بن جليلي	السابع والسبعون
المساعدات الخارجية من أجل التنمية	د. بلقاسم العباس	الثامن والسبعون
قياس معدلات العائد على التعليم	د. علي عبدالقادر علي	التاسع والسبعون
خصائص أسواق الأسهم العربية	د.إبراهيم أونور	الثمانون
التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي	د.أحمد الكواز	الواحد والثمانون
النمو الاقتصادي المحابي للفقراء	د.علي عبدالقادر علي	الثاني والثمانون
سياسات تطوير القدرة التنافسية	د. رياض بن جليلي	الثالث والثمانون
عرض العمل والسياسات الاقتصادية	د. وشاح رزاق	الرابع والثمانون
دور القطاع التمويلي في التنمية	د. وليد عبد مولاه	الخامس والثمانون
تطور أسواق المال والتنمية	د. إبراهيم أونور	السادس والثمانون
بطالة الشباب	د. وليد عبد مولاه	السابع والثمانون
الاستثمارات البينية العربية	د. بلقاسم العباس	الثامن والثمانون

فعالية أسواق الأسهم العربية	د. إبراهيم أونور	التاسع والثمانون
المسئولية الاجتماعية للشركات	د. حسين الأسرج	التسعون
البنية الجزئية لأسواق الأوراق المالية	د. وليد عبد مولاه	الواحد والتسعون
مناطق التجارة الحرة	د. أحمد الكواز	الثاني والتسعون
تنافسية المنشآت الصغيرة والمتوسطة: الخصائص والتحديات	د. رياض بن جليلي	الثالث والتسعون
تذبذب أسواق الأوراق المالية	د. إبراهيم أونور	الرابع والتسعون
الإمكانيات التكنولوجية والنمو الاقتصادي	د. محمد أبو السعود	الخامس والتسعون
مؤشرات النظم التعليمية	د. رياض بن جليلي	السادس والتسعون
نماذج الجاذبية لتفسير تدفقات التجارة	د. وليد عبد مولاه	السابع والتسعون
حول صياغة إشكالية البطالة في الدول العربية	د. بلقاسم العباس	الثامن والتسعون
تمكين المرأة من أجل التنمية	د. رياض بن جليلي	التاسع والتسعون
الأطر الرقابية لأسواق الأسهم العربية	د. إبراهيم أونور	المائة
نظام الحسابات القومية لعام 2008	د. أحمد الكواز	المائة وواحد
تبعات الأزمة الاقتصادية على الدول العربية والنامية	د. بلقاسم العباس	المائة واثنان
الطبقة الوسطى في الدول العربية	د. علي عبدالقادر علي	المائة وثلاثة
كفاءة البنوك العربية	د. وليد عبدمولاه	المائة وأربعة
إدارة المخاطر في الأسواق المالية	د. إبراهيم أونور	المائة وخمسة
السياسات المالية المحابية للفقراء	د. وليد عبدمولاه	المائة وستة
السياسات الاقتصادية الهيكلية	د. أحمد الكواز	المائة وسبعة
خبرات التخطيط التنموي في دول مجلس التعاون الخليجي	د. رياض بن جليلي	المائة وثمانية
تحديات النمو الاقتصادي في الدول الخليجية	د. بلقاسم العباس	المائة وتسعة
سياسات العدالة الاجتماعية	د. وليد عبدمولاه	المائة وعشرة
السياسات الصناعية في ظل العولمة	د. بلقاسم العباس	المائة والحادي عشر
ملاحظات حول استقلالية ومركزية البنوك المركزية	د. وشاح رزاق	المائة والثاني عشر
التخطيط والتنمية في الدول العربية	د. حسين الطلافحة	المائة والثالث عشر
التخطيط الاستراتيجي للتنمية	د. وليد عبدمولاه	المائة والرابع عشر
سياسات التنافسية	أ. صالح العصفور	المائة والخامس عشر
منهجية تقارير المؤسسات الدولية في تصنيف الدول حسب بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية: بين الواقعية والمبالغة	د. محمد أمين لزعر	المائة والسادس عشر
شراكة القطاعين العام والخاص كمطلب تنموي	أ. بلال حموري	المائة والسابع عشر
الاقتصاد الأخضر والبلدان العربية	د. أحمد الكواز	المائة والثامن عشر
اللامركزية وإدارة المحليات: تجارب عربية ودولية	د. محمد عمر باطويح	المائة والتاسع عشر
حدود السياسات الاقتصادية	د. أحمد الكواز	المائة والعشرون
التنمية في القطاع الزراعي والأمن الغذائي العربي	د. محمد أمين لزعر	المائة والواحد والعشرون
الدعم الفني والمنشآت الصغيرة والمتوسطة	د. ايهاب مقابله	المائة والثاني والعشرون
التدريب وبناء السلوك المهني	د. فهد الفضالة	المائة والثالث والعشرون
المخاطر الاجتماعية	د. فيصل حمد المناور	المائة والرابع والعشرون
خرائط فرص الاستثمار والمنشآت الصغيرة والمتوسطة	د. ايهاب مقابله	المائة والخامس والعشرون
رأس المال غير المادي ودوره في التنمية الاقتصادية: حالة الدول العربية	د. وليد عبدمولاه	المائة والسادس والعشرون

الاقتصاد الأخضر وتحديات التشغيل في الدول العربية	د. نواف أبو شمالة	المائة والثامن والعشرون
النمو الشامل	د. أحمد الكواز	المائة والتاسع والعشرون
تقييم أداء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	د.نواف أبو شمالة	المائة والثلاثون
تطوير تمويل التنمية	د. أحمد الكواز	المائة والواحد والثلاثون
البنوك التجارية وتمويل المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة	د. إيهاب مقابله	المائة والثاني والثلاثون
تمكين المرأة العربية في المجال التنموي	د. فيصل المناور	المائة والثالث والثلاثون
حاضنات الأعمال والمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة	د. إيهاب مقابله	المائة والرابع والثلاثون
الدول العربية وتنويع الصادرات	د. محمد أمين لزعر	المائة والخامس والثلاثون
الأثر التنموي للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة	د. إيهاب مقابله	المائة والسادس والثلاثون
برامج ضمان القروض وتمويل المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة	د. إيهاب مقابله	المائة والسابع والثلاثون
من الأهداف التنموية للألفية إلى خطة التنمية المستدامة 2030: التقييم والمستجدات	أ.د. حسين الطلافحه أ. عمر ملاعب	المائة والثامن والثلاثون
السياسات الصناعية الحديثة في تجارب الدول المتقدمة والناشئة	د. نواف أبو شماله	المائة والتاسع والثلاثون
الجدارة في العمل	د. فهد الفضالة	المائة والأربعون
التنمية المحلية المستدامة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة	د. محمد باطويح	المائة والواحد والأربعون
التخطيط الاستراتيجي واستخدام بطاقات الأداء المتوازن في بناء ثقافة التميز في المؤسسات العامة	د. عوني الرشود	المائة والثاني والأربعون
المؤسسات التمويلية غير المصرفية وتمويل المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة	د. إيهاب مقابله	المائة والثالث والأربعون
تطور مفاهيم الفقر وتوزيع الدخل خلال الفترة (1960-2017)	د.علم الدين بانقا	المائة والرابع والأربعون
العمل التطوعي والتنمية	د. فيصل المناور أ. عبدالله بوعجيلة	المائة والخامس والأربعون
مرتكزات ومحددات اختيار الموقع للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة	د. ايهاب مقابله	المائة والسادس والأربعون
تقييم الأثر البيئي للمشروعات التنموية	أ. عبدالله بوعجيلة	المائة والسابع والأربعون
استراتيجيات وسياسات الاستثمار في اقتصاد المعرفة في الدول العربية	د. محمد باطويح	المائة والثامن والأربعون
التعلم الريادي	د. علم الدين بانقا أ. صفاء المطيري	المائة والتاسع والأربعون
المؤسسات الدولية وإصدار مؤشرات التنافسية الاقتصادية: أية مصداقية؟	د. محمد أمين لزعر	المائة والخمسون

للاطلاع على الأعداد السابقة يمكنكم الرجوع إلى العنوان الإلكتروني التالي:

http://www.arab-api.org/develop_1.htm

المعهد العربي للتخطيط

صندوق البريد 5834 صفاة 13059 دولة الكويت

: 24844061 (965)24843130 : (965)24842935

: api@api.org.kw - www.arab-api.org

تابعونا: